

## تأثير التحولات الدولية الجديدة على إدارة النزاعات

### The Impact of the New International Transformations on the Management of Conflict



الدكتورة/ وهيبته دالع

جامعة الجزائر 3، الجزائر

dalaa.wahiba10@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2019/01/06

تاريخ الاستلام: 2018/10/05



#### الملخص:

شهد العالم مجموعة من التحولات أثرت على عملية إدارة النزاعات؛ حيث تعددت أطرافها ولم تعد مقتصرة على الدول الكبرى، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور التحولات الجديدة في حل النزاعات والوقاية منها، إضافة إلى إبراز دور الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية كالمؤسسات غير الحكومية وغيرها في إدارة النزاعات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن التحولات الدولية الجديدة أدت إلى ظهور اتجاه نحو مؤسسة إدارة النزاعات الدولية، ووجود محاولة لتغليب رؤية أحادية في إدارة النزاعات تهدف إلى خدمة المصالح الأمريكية، خاصة في ظل ضعف الفواعل الأخرى، ووجود مجموعة من العراقيل المتعلقة بمبدأ السيادة ومشروعية التدخل لحل النزاعات، إضافة إلى مشكل التمويل.

الكلمات المفتاحية: التحولات؛ إدارة النزاعات؛ الفواعل الجديدة؛ الدبلوماسية الوقائية.

#### Abstract:

The world has witnessed a series of changes after the end of the cold war that have affected the process of conflict management. These changes did not concern the major states only, but also involved other parties. The aim of this study is to investigate the role of the new changes in the resolution and prevention of conflicts, and to highlight the role of new actors as non-governmental organizations in the management of conflicts at the level of international relations. The outcomes of the study include a number of results, the most important of which is the new international transformations that have led to the emergence of a trend toward the institutionalization of the management of international conflicts, the existence of an attempt to impose a unilateral vision on conflict management aimed at serving American interests, especially in light of the weakness of other actors, and the existence of a number of obstacles related to the principle of

sovereignty, the legitimacy of intervention to resolve conflicts in addition to the problem of funding.

**Keys words:** Transformations; conflict management; new actors; preventive diplomacy.

### مقدمة:

لقد عرف العالم جملة من التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أثرت على طرق إدارة النزاعات الدولية، حيث أن أغلب النزاعات التي كانت ساكنة خلال الحرب الباردة انفجرت بعد نهايتها، وذلك بسبب غياب ضوابط الحرب الباردة التي تمثلت أساسا في وجود قطبين أساسيين يهيمنان على العلاقات الدولية هما: الاتجاه السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية مما جعل هامش تحرك الدول الصغرى محدودا، ولا يتم إلا في إطار هذين القطبين، ولذلك فإن إدارة النزاعات الدولية في ظل التحولات الراهنة تواجه مجموعة من التحديات منها: تداخل أبعادها الداخلية مع أبعادها الإقليمية والدولية، واصطدامها بمبدأ السيادة الدولية الذي تتمسك به الدول في رفضها التدخل الخارجي لحل النزاع. لهذا سنحاول من خلال هذا الموضوع إبراز أهم التحولات التي شهدتها الساحة الدولية على كافة المستويات وانعكاساتها على إدارة النزاعات الدولية. ومنه فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة هي:

كيف أثرت التحولات الدولية الراهنة على عملية إدارة النزاعات؟

وتندرج عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

1- ما هي أبرز التحولات التي أثرت في عملية إدارة النزاعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة؟

2- كيف ساهمت الاستراتيجيات الدولية الجديدة في الحد من النزاعات والوقاية منها؟

3- ما هي العراقيل التي تحول دون حل النزاعات الدولية؟

### الفرضيات:

1- يرتبط انتشار النزاعات في العالم بزوال ضوابط الحرب الباردة المتمثلة أساسا في نظام الثنائية القطبية.

2- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور الهيمنة في إدارة النزاعات الدولية.

3- ضعف المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة النزاعات الدولية أدى إلى تفجر العديد من

النزاعات في العالم.

### الإطار المنهجي:

ولتحليل هذا الموضوع تم توظيف مجموعة من المناهج أهمها:

### 1- المنهج التاريخي:

استعنا به لرصد أهم التحولات التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة بغية معرفة تطور

استراتيجيات إدارة النزاعات الدولية.

## 2- المنهج المقارن:

تمّ توظيفه في الدراسة من خلال المقارنة بين عملية إدارة النزاعات الدولية قبل وبعد نهاية الحرب الباردة لمعرفة الوسائل والاستراتيجيات والأطراف الجديدة في إدارة النزاعات الدولية، ومدى فعاليتها في المرحلة الراهنة مقارنة بمرحلة الحرب الباردة.

## - المقاربات النظرية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الاقتراب النسقي لتحليل هذه الدراسة لمعرفة دور النسق الدولي كبنية وتفاعلات في إدارة النزاعات الدولية.

## أهداف الدراسة:

1- رصد أهم التحولات الدولية الراهنة ومعرفة مدى تأثيرها على إدارة النزاعات الدولية خاصة في ظلّ تضاعف حجم هذه النزاعات بعد نهاية الحرب الباردة.

2- إبراز دور الفواعل الجديدة في إدارة النزاعات الدولية كالمنظمات غير الحكومية، وأهم الوسائل التي تعتمد عليها في حل مختلف النزاعات.

3- معرفة مدى فعالية الاستراتيجيات الجديدة في حل النزاعات الدولية والعراقيل التي تواجهها. لذلك حاولت هذه الدراسة إبراز أهم التحولات التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والداخلية لمعرفة أثرها على طبيعة النزاعات الدولية، إضافة إلى البحث عن أهم الطرق الجديدة التي أصبحت أكثر فاعلية في إدارة النزاعات الدولية، وذلك على مستوى الوسائل والاستراتيجيات.

## أولاً:

## التحولات الجديدة في العلاقات الدولية ودورها في انتشار النزاعات

لقد شهدت العلاقات الدولية جملة من التحولات أثرت على إدارة النزاعات الدولية فلم تعد الدولة قادرة لوحدها على إدارة النزاع في ظلّ تعدد الفواعل الدولية، وتشابك المصالح واختلال التوازنات بين أطراف النزاع، وانهيار ضوابط إدارة النزاع التي كانت موجودة خلال الحرب الباردة.

## أ- التحوّلات الدّولية:

يعرف العالم مجموعة من التحولات ارتبطت بتغير طبيعة النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال ضوابط إدارة النزاعات المرتبطة ببنية النظام الثنائي القطبية، ويمكن رصد أهم هذه التحولات فيما يلي:

1- نهاية الحرب الباردة أدت إلى نهاية الصراع الإيديولوجي بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمّة انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع دوره كطرف مؤثر في إقامة السلام احتكاماً إلى ما يسمى بالتفكير الدولي الجديد الذي يتمثل في إحلال "توازن المصالح"، محل "توازن القوى"<sup>(1)</sup>، وقد أدى هذا الانهيار إلى تغيير نمط العلاقات الدولية والاتجاه نحو الأحادية القطبية تحت زعامة أمريكية في ظل ما أصبح يسمى بالنظام الدولي الجديد<sup>(2)</sup>.

- 2- تراجع دور الإيديولوجيا كمحدد رئيسي للصراع بين الدول مع بروز دور العامل الحضاري، فبعد انتهاء الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة والذي كان بمثابة وظيفة لتبرير سلوك السيطرة والهيمنة، كان لزاما على الطرف المنتصر وهو المعسكر الغربي إيجاد وظيفة أخرى لتبرير هذا السلوك والتي وجدت في الصراع الحضاري، وهي مرتبطة بفكرة العدو التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تحولت النزاعات من نزاعات إيديولوجية إلى نزاعات حضارية<sup>(3)</sup>.
- 3- زوال ضوابط النزاعات أثناء الحرب الباردة والتي كانت تتم إدارتها من قبل قوتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في إطار ما كان يسمى بالحروب المحدودة. أما اليوم اختلف الأمر فقد تعددت الأطراف بتعدد الفواعل الدولية من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات مالية، وبروز دورها في إدارة النزاعات الدولية.
- 4- بروز أسباب جديدة للمواجهة والنزاع بين الدول كنقص المياه و التلوث، قضايا اللاجئين، المهاجرين، الأقليات .....هلمّ جرا، وهذا بسبب تشابك وتعقد العلاقات الدولية التي انعكست على عملية إدارة النزاع مما جعلها أكثر صعوبة وتعقيدا من السابق.
- 5- تحول النزاعات من نزاعات صفرية إلى نزاعات غير صفرية: أي التحول من النموذج الصراعى إلى النموذج التنافسي<sup>(4)</sup>، بينما كانت الأداة العسكرية بمعناها الشامل(القواعد، الأحلاف، الاتفاقيات الأمنية سباق التسلح، الحروب المضادة، حروب العصابات)هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة الصراعية، وأصبحت الأداة الاقتصادية (القروض، المساعدات، التبادل التجاري،...هلمّ جرا) هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة التنافسية.
- 6- تحول النزاعات الدولية إلى نزاعات داخلية وهو ما أثبت فشل نظام الأمن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة في إدارتها مثلما حدث في رواندا، الصومال، هايتي، وكونغو الديمقراطية، ونجاحه في العراق عند غزو هذا الأخير للكويت، وفي البوسنة والهرسك ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية توجيه هذا النظام بما يخدم سياستها الخارجية واستراتيجيتها العالمية في محاولة عوالة إدارة النزاعات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة لكسب الشرعية الدولية.
- 7- طبيعة هذه النزاعات خاصة ذات الطابع الاثنى والعرقى بالخصوص واستهدافها للعنصر البشرى؛ وقد أفرزت مفهوما جديدا في العلاقات الدولية هو مفهوم الأمن الإنساني، الذي يقضي بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول حتى ولو كان النزاع داخليا، لأن المنظمة الأممية تحاول الالتقاء على الطابع الدولي لعمليات حفظ الأمن بمنطق أنّ النزاع الداخلي يشكل خطرا وتهديدا للسلم على المستوى الدولي<sup>(5)</sup>.
- 8- بروز دور العامل الاقتصادي خاصة في ظل اشتداد التنافس الاقتصادي بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات وغزو أكبر قدر من الأسواق؛ حيث غدت العديد من النزاعات أسبابها الحقيقية اقتصادية كالحرب على العراق وأفغانستان التي كان النفط السبب الأساسي فيها، وقد

برز دور العامل الاقتصادي كذلك في إدارة النزاعات الدولية من خلال الإغراءات المادية، وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثبتت نجاعتها في العديد من النزاعات وأصبحت تشكل رادعا لها.

9- بروز الثورة المعلوماتية والتكنولوجية أثر على عملية إدارة النزاعات، فبفعل هذه الثورة تداخلت المصالح الدولية وأصبحت أكثر تفاعلا بحيث تنعكس آثار أي نزاع محلي أو إقليمي أو دولي على الأمن بأبعاده المختلفة وبصورة أكثر عمقا ووضوحا من السابق<sup>(6)</sup>، كما سهلت الثورة التكنولوجية على الأطراف الدولية مهمة الاتصال بمختلف الأطراف المتنازعة في عملية إدارة النزاع ومعرفة حيثياته ومعطياته، وكيفية التعامل معه، مثل وساطة الجزائر في النزاع الإثيوبي الأرتيري فبالرغم من بعد المسافة إلا أنّ الجزائر بفضل تطوّر الاتصالات تمكنت من حل هذا النزاع<sup>(7)</sup>.

10- من أهمّ ميزات النظام الدولي بعد الحرب الباردة اتّصافه بالتّعقيد؛ إذ يشهد نزاعات دولية معقّدة بعضها مسلح وبعضها يأخذ طابعا اقتصاديا أو ثقافيا أو سياسيا، هذا عدا غياب الاستقرار في العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب وبين دول الشمال نفسها<sup>(8)</sup>.

11- محاولة تفتيت إدارة النزاع، فلم تعد تعتمد على الدول الكبرى؛ بل هي متعدّدة الأطراف بالنظر إلى تعقّد النزاعات التي بات حلّها يتطلب إشراك قوى محلية وإقليمية إلى جانب الدول الكبرى.

12- ظهور دور العامل القومي الذي تجسّد في بروز دول جديدة أو وحدات دولية جديدة على إثر الانقسامات والمطالبات بالاستقلال مثل دول أوروبا الشرقية، واندماج بعض الدول مثل ألمانيا. وبالرغم من حدث من تحولات إلا أنّ ذلك لم يحدث قطيعة حقيقية سواء في التنظيم أو في السلوك، بل إنّ هناك محاولات لإعادة صياغة النظام الدولي بطريقة أخرى، خاصة بظهور فواعل جديدة كالمنظمات غير الحكومية منها منظمات حقوق الإنسان التي دعت إلى أنسنة وأخلقة السلوك الإنساني في إطار المبادئ والقيم التي تؤمن بها الشعوب على اختلاف انتماءاتها كأساس لتجنّب النزاعات في العالم.

#### ب- التحوّلات الإقليمية:

لقد عرفت نهاية الحرب الباردة جملة من التحوّلات الإقليمية التي يمكن إجمالها فيما يلي :

1- انتشار التكتلات الإقليمية خاصة وأنّ التكتل يعتبر أداة لمواجهة الصراعات الداخلية والدولية بشكل يساهم في إخمادها. وتعدّ التكتلات الاقتصادية الكبرى أهمّ التجمعات الإقليمية والجهوية راجا وتأثيرا خاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، وأصبح فيه دور العامل الاقتصادي أكثر من العامل العسكري، ومن أهمّ هذه التكتلات، الاتحاد الأوروبي، النافتا، تكتل الآسيان، وقد أدى نجاحها إلى انتشار التكتلات الدولية عبر مختلف الأقاليم العالمية<sup>(9)</sup>.

2- تزايد دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات الدولية، ولهذا بدأت بوادر تفكك المركزية التي تمارسها الأمم المتحدة في رعاية السلم العالمي باعتماد بعض الدول في إطار الأمن الإقليمي مبدأ الحق الطبيعي في الدفاع الذاتي الذي تنصّ عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحمل في أبعادها إمكانية المنظمات المحلية والإقليمية حلّ النزاع تكملة لدور المنظمة الدولية في المهام السلمية<sup>(10)</sup>، ووفقا

لهذه المادة فإنه يمكن لمختلف التنظيمات الإقليمية حل المنازعات الإقليمية حلا سلميا قبل عرضها على مجلس الأمن<sup>(11)</sup>.

فأوروبا اليوم تسعى لإدارة مختلف النزاعات سياسيا وعسكريا في إطار الاتحاد الأوروبي دون تدخل قوات أممية، الشيء نفسه بالنسبة لمنظمة الاتحاد الإفريقي التي تسعى هي الأخرى إلى حل مختلف النزاعات خاصة الحروب الأهلية التي تشهدها القارة الإفريقية على مستواها دون عرضها على المنظمة الأممية، مثلما حدث مؤخرا في أزمة دارفور<sup>(12)</sup>، إلا أن ما أثبتته الواقع هو عجز هذه المنظمات الإقليمية في إدارة مختلف النزاعات مثلما حدث في قضية الصحراء الغربية أين رفضت المغرب عرض النزاع على منظمة الاتحاد الإفريقي مفضلة عرضه على منظمة الأمم المتحدة، وما يمكن استخلاصه هو أن التكتلات الاقتصادية الكبرى الراهنة أدت إلى هيكلة النظام الدولي الجديد وفق لعبة تنافسية تعاونية تمّ التحوّل فيه من الصّراع إلى التنافس والتعاون.

### ج- التحوّلات الداخليّة:

لقد أثّرت التحوّلات الدوليّة التي شهدها العالم على المنظومة القيمية داخل الدّول، وقد ظهرت هذه التّأثيرات فيما يلي:

1- اختفاء ضوابط الحرب الباردة أدى إلى تفجر العديد من النزاعات القومية والإثنية والمذهبية في مناطق مختلفة من العالم، بمعنى تحول النزاعات الدولية إلى نزاعات داخلية، فحسب دراسة فالستين أكسل في سنة 1996م التي تناولت دراسة 96 نزاعا وجد أن 91 منها نشأت بعد نهاية الحرب الباردة وهي كلّها نزاعات داخلية فمختلف النزاعات في العالم اليوم أخذت طابع المحلية؛ بحيث تكون أطراف النزاع متواجدة في دولة واحدة، إلا أن هذه النزاعات ذات أبعاد خارجية من حيث إثارته ومن حيث إدارتها.

#### - من حيث إثارته:

وذلك بتورط أطراف خارجية فيها والعمل على تغذيتها بما يخدم مصالحها الخاصة، وذلك بدعم طرف على آخر، وهذا ما يؤدي إلى تفجر النزاع، وجعله أكثر تعقيدا ليعطي مبررا لتدخل أطراف خارجية.

#### - من حيث إدارتها:

إنّ أغلب النزاعات الداخلية أصبحت تتمّ إدارتها خارج أطر الدولة، وتدخل في ذلك أطراف دولية، وذلك بمنطق أن النزاع الداخلي يشكل خطرا وتهديدا للسلم الدولي، ومن ثمّ إيجاد الطريق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لأغراض إنسانية؛ لكن الواقع أثبت أن أغلب هذه التدخلات تكون لأغراض ومصالح خاصة.

2- محاولة اختراق سيادة الدولة القومية خاصة في ظلّ العولمة وتنامي دور الفواعل الحكومية، وإرغامها على تبني نموذج واحد وفرض عليها مجموعة من القيم كاحترام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات...هلمّ جرا، والضغط عليها لتغيير أنظمتها السياسية بما يتماشى والمبادئ الديمقراطية باعتبار أن الأنظمة الديمقراطية تحول دون قيام النزاعات، وهذا خاصة في ظل انتشار موجة الديمقراطية على أنقاضها، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والتي أدت إلى تأثير ما يحدث داخل

الدولة الواحدة على بقية الدول، وهو ما حدث بالنسبة لانهيار الأنظمة الاشتراكية في العالم، إلا أنه ورغم محاولات الاختراق لسيادة الدولة؛ إلا أنها لازالت تعتبر أساس التحليل في العلاقات الدولية، ولازالت تلعب دوراً في مختلف التفاعلات العالمية بالرغم من تراجع هذا الدور. وحسب "برجنيسكي" فإنه على الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من آثار فرضتها التطورات التكنولوجية؛ إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فمازالت هي التي تقرر الحرب أو السلم، وتجعل الإنسان يختار البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته وهويته، فكلما ازداد تطور التعاون بين الأمم واتسع كلما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية.

### ثانياً

#### الطرق الجديدة في إدارة النزاعات الدولية:

إن أغلب الطرق والوسائل التي تتم بها إدارة النزاعات الدولية ليست جديدة من حيث الظهور، وإنما جديدة من حيث الفعالية؛ إذ أن أغلب هذه الوسائل ظهرت أثناء الحرب الباردة؛ غير أن الأخذ بها كان بعد نهايتها. لذلك سنحاول التطرق إلى أهم الطرق من حيث الوسائل، الأطراف والاستراتيجيات.

#### أ- الوسائل الجديدة في إدارة النزاعات الدولية:

من أهم الوسائل التي أثبتت نجاعتها في إدارة النزاعات الدولية: الدبلوماسية الوقائية التي تعتبر تدبير احترازي لمنع وقوع النزاعات، وقد نشأت من خلال أنشطة الأمم المتحدة منذ حرب السويس 1956، وحصل ذلك في أزمات لاوس والكونغو وقبرص أثناء الحرب الباردة، إلا أن الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية تفاقمت بعد الحرب الباردة؛ حيث ظهرت النزاعات الداخلية والإقليمية في الجمهوريات المستقلة (السوفياتية سابقاً)، وفي الاتحاد اليوغسلافي السابق والقرن الإفريقي. وتقوم نظرية الدبلوماسية الوقائية على قاعدة منع وقوع النزاع من خلال اعتماد إجراءات دبلوماسية هادئة في المنطقة المرشحة لنشوء نزاع فيها، ومن هذه الإجراءات<sup>(13)</sup>:

#### 1- المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة بين أطراف النزاع:

من خلال إبعاد بعثات خاصة في إطار الدبلوماسية الوقائية، وإجراء المشاورات مع المنظمات الإقليمية المعنية.

#### 2- الوساطة:

تتمثل في تعيين طرف يكون وسيطاً بين الأطراف محل النزاع قبل تفجره.

#### 3- الإنذار المبكر:

يقوم هذا الإجراء على وضع مؤشرات يمكن من خلالها اكتشاف علامات تدهور الوضع قبل بلوغ مستوى التصفية، وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس غالي" بتطوير هذا الإجراء في "خطة السلام" التي أعلنها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة الدولية، ويستند الإنذار المبكر إلى تنسيق أنشطة الإنذارات المعنية بتحليل الرصد والإنذار وتقييم الخيارات المتاحة للإجراءات الوقائية وتقصي الحقائق، وتخطيط العمليات الميدانية وتنفيذها، وإجراء التقييمات والإفادة من الدروس

المستخلصة. ومجمل هذه الإدارات الفنية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وهي: إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام<sup>(14)</sup>.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تفجر النزاعات التي كانت أسبابها كامنة وموجودة سابقا، إلا أنّ نهاية الحرب الباردة أسقط الوازع الذي ضبطها طويلا خاصة مع انهيار مؤسسات الدولة في عدد من البلدان النامية بعدما تراجعت مهمات قوى الأمن والجيش والسلطة القضائية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وعجز الوكالات الإنسانية عن تغطية مستلزمات الإغاثة في الصومال ورواندا وبورندي والبوسنة وغيرها، وكذا تفاقم النزاعات القبلية والعرقية والقومية، واتخذت بعضها منحى انفصالي بما يهدّد وحدة كيان الدولة.

وقد تفرّعت عن الدبلوماسية الوقائية مجهودات لحفظ السلم، وتحقيقه بعد نهاية النزاع والحرب.

#### - حفظ السلم:

يقوم على التّدخل بعد فشل الوساطة لوضع حدّ للنزاع وإرسال قوات تابعة للأمم المتحدة من أجل إحلال السلم بعد موافقة الأطراف المتنازعة؛ وإذا كانت الدبلوماسية الوقائية تستهدف اتخاذ إجراءات دبلوماسية سريعة لمنع وقوع النزاع، فإنّ عملية حفظ السلم تستهدف التّدخل بعد فشل الوساطة<sup>(15)</sup>، وقد ارتفعت عدد عمليات حفظ السلم التي قامت بها المنظمة الأممية بعد نهاية الحرب الباردة فبعدما كانت 15 عملية من 1940 إلى 1988، ارتفعت إلى 31 عملية مع تزايد كثرة الطلب عليها. وتعدّ إفريقيا أكبر مستفيدة من هذه العمليات خاصة خلال العشرية الأخيرة، مهمة "مينوي" Minuee الخاصة بإريتريا وإثيوبيا "مونوك" Monuc بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مهمة مينورسو Minurso من أجل الصحراء الغربية ومهمة "مينوسيل" في سيراليون. وتمثّل هدف هذه العمليات في أغلب الحالات في حفظ الأمن، وذلك بمساندة الأطراف المتنازعة في احترام وتجسيد الاتفاقيات (كوقف إطلاق النار...) وفي حالة رفض هذه الأطراف تطبيق اتفاقيات حفظ الأمن ليصبح لقوات حفظ الأمن الصلاحية والقدرة على فرض احترام الاتفاقيات، وهذا بموجب المادة 7 من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(16)</sup>.

وقد انتقلت مهمّة عمليات حفظ السلم إلى فرض السلم الذي يرتبط باستخدام القوة العسكرية خاصة إذا فشلت عملية حفظ السلم، أو تعرّض القوات الدّولية للهجوم من قبل طرف أو عدّة أطراف من النزاع كما حدث مع بعثة الأمم المتحدة في الصومال سنة 1993<sup>(17)</sup>.

#### - صنع السلم:

يعني استخدام الوسائل الدبلوماسية لإقناع أطراف النزاع بوقف الأعمال القتالية، والتفاوض لتسوية النزاع سلميا، ويمكن أن تستند عملية صنع السلم على مجهودات الدبلوماسية الوقائية لوقف الأعمال القتالية، وعملية حفظ السلم لتهيئة الشروط اللازمة لوضع التسوية السلمية إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولية عملية صنع السلم؛ حيث تحدّد الإجراءات المطلوبة وتتولى الجانب التّنفيذي من هذه العملية<sup>(18)</sup>.

## - بناء السلم:

يقوم على إعادة تأسيس مقومات السلم داخل الدولة بعد انتهاء النزاع مثل : نزع سلاح المحاربين وتحديد الأسلحة الصغيرة، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحسين أداء أجهزة الشرطة والقضاء، ورصد حقوق الإنسان، وإصلاح العملية الانتخابية وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية<sup>(19)</sup>. كما تجدر الإشارة إلى أنّ أغلب النظريات المتعلقة بإدارة النزاعات الدولية بقيت صالحة بعد انتهاء الحرب الباردة مع ظهور بعض التطورات عليها بما يتماشى والظروف الجديدة، فعلى سبيل المثال : تطورات نظرية الحد من الأسلحة الاستراتيجية أثناء مرحلة الحرب الباردة إلى نظرية نزع الأسلحة الاستراتيجية في العالم.

## ب- أطراف إدارة النزاعات الدولية:

لقد تعددت الأطراف في إدارة النزاعات الدولية، فبالأمس كانت تتوقف إدارة النزاعات على الدول الكبرى؛ أما اليوم فلم تعد تتوقف عليها فقط، فلا بد من إشراك قوى أخرى إذا أردنا إنهاء النزاع وهي أساسا قوى محلية وإقليمية.

وقد برز دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إدارة النزاعات الدولية وفقا لما أصبح يسمى بدبلوماسية السكك المتعددة أو الدرب الثالث من الدبلوماسية، وهذا المصطلح استعمل لتفسير الطرق المتعددة في حل النزاعات الدولية.

كما برز دور المنظمات غير الحكومية التي تجاوز عددها 150 ألف منظمة<sup>(20)</sup>، والذي أصبح حلّ النزاعات الدولية والداخلية ذات الأبعاد العرقية والاثنية من بين الوظائف التي تقوم بها، وذلك بالضغط على الحكومات بهدف التوصل إلى حلول في النزاعات التي تكون بين الحكومات والعناصر الوطنية وساعدتها في ذلك قيم عالمية أصبحت تستعمل كآلية من آليات حل النزاعات وهي حقوق الإنسان، الأقليات....هلمّ جرا.

هذا إضافة إلى بروز دور المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة الدولية) خاصة وأن منطق السوق الدولي ومنطق الربح والخسارة أصبح من وراء إنهاء النزاعات الدولية، فهناك بعد اقتصادي يرمي بثقله على النزاعات، فمثلا المنظمة العالمية للتجارة فيها شروط، فإذا وقعت دولة عضو في نزاع تجد أمامها مجموعة من العوائق تضعها هذه المنظمة قد تصل إلى حدّ فرض عقوبات اقتصادية.

كما أن هناك اتجاه نحو مؤسسة إدارة النزاعات بعد نهاية الصراع الإيديولوجي، فهناك هيئات ومؤسسات مختصة في إدارة النزاعات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة الدولية).

وقد ظهر دور منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة منوطا بحفظ الأمن في العالم خاصة بعد التوجه السوفيتي الإيجابي بعد الحرب الباردة (روسيا حاليا) وعدم استخدامه لحق الفيتو؛ حيث لم يقم

باستخدام هذا الحق خلال الفترة من 1986 إلى 1991 على الإطلاق، بينما كان قد استخدم هذا الحق 116 مرة خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1985<sup>(21)</sup>.

### ج- الاستراتيجيات الجديدة في إدارة النزاعات الدولية:

تجدد بنا قبل أن نشير إلى أهم الاستراتيجيات التي تتبعها الفواعل الدولية في إدارة النزاعات الدولية، الإشارة إلى أن هناك محاولة لتغليب رؤية أحادية، تهدف إلى إدارة النزاعات أو الصراعات القائمة بما تخدم المصالح الأمريكية والغربية عموماً، وتكون هذه الإدارة خاصة عن طريق ممارسة الضغط من خلال أدوات اقتصادية وسياسية وعسكرية عديدة دون الاهتمام بمعالجة الأسباب العميقة والجذرية للصراعات القائمة، كما أن الأدوات والآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تصورها لكيفية معالجة الفوضى والصراع المسلح في العلاقات الدولية هي نفس الأدوات والآليات التي تمكنت عن طريقها من تحقيق التفوق في السباق العالمي ضد الاتحاد السوفيتي؛ أي الأدوات التكنولوجية والاقتصادية تحديداً، فحسب مهندس السياسة الخارجية الأمريكية "هنري كيسنجر" فإن مهمة الدبلوماسي الأمريكي ليس حل الأزمة بقدر ما هي الإمساك بخيوطها وإدارتها وفق المصلحة الأمريكية، ففي الصراع العربي الإسرائيلي تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب تغذية النزاع الخفيف والمحدود وجعله مستمراً دون أن يصل إلى حد التصعيد العسكري، وتمكين الولايات المتحدة الأمريكية من التحكم في منطقة الشرق الأوسط<sup>(22)</sup>.

أما عن الاستراتيجيات فهي ثلاثة جاء بها ميثاني زيوني وهي استراتيجية المكافأة، الإقناع، الإكراه<sup>(23)</sup>.

#### 1- المكافأة:

تقوم استراتيجية المكافأة على استعمال الوسائل الاقتصادية والمادية للتأثير على أطراف؛ وقد استعملت هذه الاستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي، وإغراء مصر والسودان بمساعدات اقتصادية لتغيير مواقفهم لصالح الطرف الإسرائيلي.

#### 2- الإقناع:

وسيلة من خلالها يستعمل طرف معين، المبادئ والقيم الأخلاقية (حقوق الإنسان، الأقليات، الديمقراطية..... الخ) لإقناع أطراف النزاع للعدول عن مواقفها المتطرفة، وتستعمل هذه الاستراتيجية من قبل الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول قصد حل النزاع مثلما حدث في كوسوفو، البوسنة، الهرسك، الصومال..... هلم جرا.

#### 3- الإكراه:

تقوم هذه الاستراتيجية على استعمال العنف والقوة لدفع أطراف النزاع إلى التخفيف من حدة النزاع أو حله، والإكراه عن طريق التهديد والتخويف باستعمال طرق الحصار، العقوبات الاقتصادية مثلما حدث في العراق ليبيا.

وبالرغم من أهمية الاستراتيجيات الجديدة في إدارة النزاعات الدولية؛ إلا أنّها ظلّت مرتبطة بعامل القوة والهيمنة؛ أي بالدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ ضامناً أساسياً لتسوية النزاعات الدولية بحكم هيمنتها على السياسة الدولية، وعلى القرارات الدولية التي تصدر عن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة لحل مختلف النزاعات الدولية، بالإضافة إلى ضعف المنظمات الإقليمية التي أوكل إليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن مهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين عن طريق حلّ النزاعات الواقعة في نطاقها الجغرافي، كما اصطدمت عملية إدارة النزاعات الدولية بمجموعة من الإشكاليات، منها الإشكاليات القانونية المتعلقة بمشروعية التدخل، وإشكاليات سياسية متعلقة بعدم توافق الإرادة السياسية للدول الأعضاء في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية على التدخل لحلّ النزاعات، وهناك إشكاليات مالية مرتبطة بنقص التمويل المتعلّق بعمليات الإدارة والتّسوية والحل.

### الخاتمة:

مما سبق ذكره يتبين لنا بأنّ طبيعة إدارة النزاعات الدوليّة بعد الحرب الباردة تختلف عن طبيعة إدارتها أثناء الحرب الباردة، وقد كان للتحوّلات الدوليّة أثر كبير في ظهور آليات واستراتيجيات جديدة لإدارة النزاعات الدوليّة التي تضاعف حجمها، وأصبحت أكثر تعقيداً من السابق؛ حيث تعدّدت أبعادها وأطرافها، فبعدما كانت الدولة المصدر الأساسي لتفجر النزاعات، ظهرت فواعل غير دولانية لها دور كبير في تحريك النزاعات. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمّها:

- تحوّل النزاعات بعد الحرب الباردة من دولية إلى داخلية ومن إيديولوجية إلى حضارية.
- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والهيمنة على النظام الدولي، أدى إلى محاولة عوالة إدارة النزاعات الدوليّة بما تخدم هذه الأخيرة.
- التّوجه نحو مأسسة النزاعات الدوليّة؛ أي إدارتها وفق مؤسسات دولية كالمنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي.
- تعدّد الأطراف في إدارة النزاعات الدوليّة الراهنة من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية.
- بروز دور العامل الاقتصادي في إدارة النزاعات؛ حيث يعتبر من أهمّ الآليات التي تعتمد عليها الفواعل الدولية خاصة ضمن استراتيجية الإغراء والإكراه.
- ومن خلال تحليلنا لهذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات لتفعيل إدارة النزاعات الدوليّة أهمّها:
- وجوب كلّ الأطراف الفاعلة في إدارة النزاعات الدوليّة تحمّل مسؤولياتها في تحقيق السّلم والأمن الدوليين، ويتطلّب ذلك توفر الإرادة السياسية والرغبة في حلّ النزاع بعيداً عن لغة المصالح.
- ضرورة البحث عن الأسباب الحقيقية للنزاعات قصد إيجاد حلول فعالة تحول دون تفجرها من جديد، وعدم الاكتفاء بالحلول الترقيعية.
- إعادة هيكلة المؤسسات الدوليّة المنوطة بحلّ النزاعات بما يجعلها أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تعديل المنظومة القانونية التي تحتكم إليها بما يجعل قراراتها إلزامية.

- التّركيز على الدبلوماسية الوقائية لحلّ النزاعات الدولية عن طريق نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والابتعاد عن سياسة الازدواجية في المعايير من قبل الهيئات الدولية والإقليمية المنوطة بحلّ النزاعات.

## الهوامش:

- (1) عبد القادر رزق المخادمي، النظام الدولي الجديد، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص 9.
- (2) Jacob Bercovitch and Patrick M. Regan, The Strugture of International Conflict Management International Journal of peace stadies : [http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol4\\_1/bercovitch.htm:vu/10/03/2016](http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol4_1/bercovitch.htm:vu/10/03/2016).
- (3) محمد زكريا اسماعيل " النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة "، المستقبل العربي، عدد 43، (جانفي 1991)، ص 3.
- (4) وليد عبد الحي " ملامح النظام الدولي الجديد وأثاره على الوطن العربي "، السياسة الدولية، عدد 91، 1999، ص 80.
- (5) جمال اسماعيل " عمليات حفظ السلم في العالم - مسيرة البحث عن استراتيجية غائبة -"، الجيش، عدد 485، ديسمبر 2003، ص 19.
- (6) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار امواج، 2003)، ص 160.
- (7) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، (الجزائر، دار الجيل، 2004)، ص 117.
- (8) عدنان السيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- (9) محمد الفرجاني حصن، افريقيا وتحديات العولمة، (بيروت : الدار المصرية اللبنانية، 2002)، ص 45.
- (10) جمال اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- (11) عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 262.
- (12) جمال اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- (13) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا، (دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009)، ص 29.
- (14) جمال اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 178.
- (15) Denis C. Jett, Why peacekeeping fails, (New York :ST Martin press ,2000), pp13-14.
- (16) جمال اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- (17) Ademola Adeleke, « The politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa », the journal of modern African Studies ,(Cambridge ,Cambridge University Press, Vol 33, No4 ,1995), p56.
- (18) عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 181.
- (19) نفس المرجع، ص 182.
- (20) نفس المرجع، ص 175.
- (21) عبد الله فهد اللحيدات، المسلمون والنظام العالمي الجديد، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2003)، ص 24.
- (22) "السياسة الأمريكية الجديدة في المغرب العربي"، الجيش، عدد 444 (جويلية 2000)، ص 24.
- (23) أحمد براهيم محمود، "ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية، عدد 108 (أفريل 1992)، ص 278.